

٥٨٩
 المنافع الدينية والاخرية والله سبحانه الهادي **قوله** اذبحها
 كالحكم العبارة المسددة اذ هو متعبد بطلبه باجتهاد نفسه والى ذلك يعود
 الحل والحرمة وقد بينا فيما مضى ان الامير القاضي اغا حظه فصل
 الشجار بشرط ولا يفيد ان تغيير الحكم وقد جئنا في ذلك في الاول
 بما نظن اننا لم نسبق اليه وان خالف كلناهم فكلنا في الرحمن عبدا
 وهم في الفضل شروع والحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون يوم الدين
 ليس غير **كتاب الفرائض قوله** الامامية بل يخص الابن
 هو يفيد كونه الاكبر من الاولاد فان كان الاكبر انثى فالاكبر من البنين
 وذلك بشرط ان يكون للميت تركه غير ذلك والا لم يخص بذلك قال في
 الشرايع ومن شرط اختصاصه ان لا يكون سفيها ولا فاسدا لاري على قول
 مشهور فيخص عندهم من تركه ابيه بنشاب بدنه وبسيفه وخاتم ومصحف
 وعليه قضا ما عليه من الصلوة صلو و صيام ولعل مستندهم شي صدر عن
 بعض ائمتهم على جهة الوصية والصلح في عملها كليه لأنهم عندهم بمنزلة الوصية
قوله الكلاله اسم للميت الخ وفي الكشف ما معناه انها تطلق على الموروث
 لاسم جهة الذبوع والبنوع وعلى الوارث كذلك وعلى القرابة كذلك والامر في
 كلة

كلة سهل اغا الشان هل صورة الكلاله تتم بعدم الولد لاقتصار في البيان
 عليه في القرآن وكان صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا ما يسأل عن الكلاله فيجيب
 على آية الصيف التي في آخر سورة النساء وقارعه بقوله ها حق قال لمن الخ
 عليه وكرر السؤال وهو يجيب بتلوة الآية والله لا ان يدرك على ما
 اعطيت وقال في عمر وقد وقع منه مثل ذلك ما اري عمر يفهمه وكان
 عمر يميل الى هذا الظاهر مع عدم الاطمئنان حتى اوصى عند موته اني اقص
 في الكلاله بشي وذهب ابو بكر وجله الصحابة وقالوا اغا تكون صورة الكلاله
 حيث لا ولد ولا والد والظاهر ان مستندهم ان الله سبحانه قضى لا تخت
 فيها بالنصف وللأخ بمال الأخت كلة وذلك لا يكون مع وجود الأب
 فلذا صار العمل على هذا القول واذا ثبت ان الكلاله في هذه الآية ما ذكر
 فهي في الآية التي في اوايل السورة كذلك اذ لا يختلف الوضع فيعلم ان
 الاب يسقط الاخوة لأم **باب اسباب الميراث قوله**
 فالعصبه من الرجال الابن الى قوله اجماعا اما الترتيب فهو مجمع عليه وأما انه
 على جهة التعصيب فغير خلاف في الامامية فانهم لا يورثون بالتعصيب بل بالقرابة
 ولا يرث الابعد مع الاقرب بل ان لم يكن الاقرب فاسم اخذ المال بالقرابة